



21 جوان 2002

## مذكرة عمل

عدد 2002/37

- الموضوع:** إجراءات إستخلاص المساهمات بالنظام الخاص ببعض الأصناف من العملة في القطاعين الفلاحي وغير الفلاحي
- المرجع:** - القانون عدد 32 لسنة 2002 المؤرخ في 12 مارس 2002.  
- الأمر عدد 916 لسنة 2002 المؤرخ في 22 أبريل 2002 والمتعلق بأساليب تطبيق القانون المذكور أعلاه.

تهدف هذه المذكرة إلى تحديد خصوصيات إجراءات استخلاص الاشتراكات بعنوان نظام الضمان الاجتماعي المحدث بموجب القانون عدد 32 لسنة 2002 المؤرخ في 12 مارس 2002 لفائدة بعض الأصناف من العملة في القطاعين الفلاحي وغير الفلاحي.

### (I) قاعدة إحتساب الإشتراكات

تستحق الإشتراكات بعنوان هذا النظام على أساس أجر شهري جزافي يساوي:  
- ثلثي الأجر الأدنى المهني المضمون بنظام 48 ساعة المرتبط بمدة شغل تساوي 200 ساعة في الشهر بالنسبة إلى عملة المنازل والحرفيين المشتغلين بالقطعة.  
- ثلثي الأجر الأدنى الفلاحي المضمون المرتبط بمدة شغل تساوي 25 يوما في الشهر بالنسبة إلى الأشخاص المستخدمين لدى الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وكذلك الصيادين البحريين العاملين على مراكب لا تفوق حمولتها 5 أطنان حجمية والصيادين المستقلين وصغار المجهزين وصغار الفلاحين وصغار مربّي الحيوانات.  
وتحتسب المساهمات المستوجبة على أساس الأجر الشهري الجزافي المذكور أعلاه كحد أدنى مهما كان عدد أيام العمل الفعلية لممارسة النشاط خلال نفس الشهر.  
هذا وتجدر الإشارة إلى أنه لا يؤخذ بعين الإعتبار في إحتساب الإشتراكات كل ترفيع في الأجر الأدنى المضمون لمختلف القطاعات إلا ابتداء من أول يوم للسنة الموالية التي وقع خلالها الترفيع المذكور.

### (II) نسبة الإشتراكات

حددت نسبة الإشتراكات ب 7,5 % من الأجر الجزافي بالنسبة لعملة المنازل والأشخاص المستخدمين لدى الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية والصيادين البحريين العاملين على مراكب لا تفوق حمولتها 5 أطنان حجمية وتوزع على أساس:

- 2,5 % على كاهل الأجير،  
5 % على كاهل المؤجر.

ويتحمل الصيادون المستقلون وصغار المجهزين وصغار الفلاحين وصغار المربّين والحرفيون المشتغلون بالقطعة كامل نسبة الإشتراكات وذلك بوصفهم عملة غير أجراء يقومون بنشاط مهني لحسابهم الخاص.

.../...

### (III) كيفية دفع الاشتراكات

#### (1) النظام القانوني للضمان الاجتماعي

##### (أ) المؤجرون :

يتعين على المؤجرين المشغلين لعملة المنازل والوزارات والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية المشغلين لأشخاص لا يشملهم نظام قانوني آخر للضمان الاجتماعي وكذلك صغار المجهزين المشغلين لصيادين عاملين على مراكب لا تفوق حمولتها 5 أطنان حجمية:

- التصريح الإسمي بالأشخاص العاملين لديهم وذلك حسب أنموذجي الملخص الإجمالي والتصريح بالأجور الخاصين بنظام الأجراء في القطاع غير الفلاحي (مطبوعتان I 016 و I 003 )،
- دفع معلوم اشتراكهم ومعلوم اشتراك أجرائهم عن كامل الثلاثية في أجل أقصاه شهرا من إنقضاء الثلاثية المستوجب بعنوانها الأشهر الرجعة لها الاشتراكات.

ويتعين على المكاتب الجهوية والمحلية عدم قبول التصاريح بالأجور إذا كانت غير مرفوقة بخلاص كلي للمساهمات بعنوان نظامي الضمان الاجتماعي وجبر الأضرار الناتجة عن حوادث الشغل والأمراض المهنية.

ويتولى المكتب الجهوي أو المحلي تسجيل العمليات الحسابية حسب الإجراءات الجاري بها العمل بالنسبة للمؤجرين الخاضعين للنظام العام وذلك بإستعمال التطبيقية (OPC) التي تمّ تطويعها من طرف المصالح المكلفة بالإعلامية حتى تراعي خاصيات هذا النظام المتمثلة في إمكانية التسديد الشهري أو المسبق للمساهمات.

هذا ويمكن التصريح بنفس العامل من طرف أكثر من مؤجر خلال نفس المدة ( شهر، شهران أو كامل الثلاثية ) ويتم قبول المساهمات عن كل مؤجر وتكوين الأجور المضمّنة بالتصاريح الإسمية بالحساب الفردي لكل مضمون إجتماعي بصفة شهرية .

ولا يتمّ اللجوء إلى إجراءات التوظيف الحتمي ضدّ الوزارات والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وكذلك مشغلي عملة المنازل عند تخلفهم عن تقديم التصاريح بالأجور، في حين تنطبق تلك الإجراءات على صغار مجهّزي مراكب الصيد .

##### (ب) الأشخاص العاملون لحسابهم الخاص

فيما يتعلّق بالأشخاص العاملين لحسابهم الخاص كصغار مجهّزي المراكب التي لا تفوق حمولتها 5 أطنان حجمية والفلاحين الذين يعملون لحسابهم الخاص وصغار مربّي الحيوانات والحرفيون الذين يشتغلون بالقطعة، فإنّ المصالح المكلفة بالإعلامية تتولى في نفس الوقت وعند أول كلّ ثلاثية معنية:

- تسجيل مبلغ المساهمات الجزافية المحتسبة عن كامل الثلاثية،
- إرسال إعلام للمنخرطين يذكرهم بمبالغ المساهمات المستوجبة مفصّلة حسب الأشهر مع بيان تاريخ آخر أجل لخلاصها.

تدفع الاشتراكات في أجل أقصاه نهاية الشهر الموالي للثلاثية المعنية لدى المكاتب الجهوية والمحلية للصندوق يتولى العون المكلف بقبول خلاص المساهمات بالمكتب تسجيل العمليات الحسابية بالمنظومة الإعلامية ( OPC ) على غرار ما هو معمول به بالنسبة للعملة غير الأجراء في القطاعين الفلاحي وغير الفلاحي.

وتجدر الملاحظة أنّه في حالة الدفع المسبق للمساهمات الرجعة لبعض الأشهر أو الثلاثيات يتمّ تسجيل المبالغ المدفوعة بالجانب الدائن للثلاثية وحسب الأشهر المعنية بالخلاص ليبقى حساب المنخرط دائنا إلى أن يقع توظيف مبلغ المساهمات الجزافية للثلاثية في الأجل المحددة دوريا من طرف المصالح المكلفة بالإعلامية.

مع العلم أنه لا يمكن قبول مبالغ الإشتراكات المدفوعة من طرف مختلف المنخرطين إلا إذا كانت مساوية لضارب صحيح ( بين 1 و 12) للمبلغ الجزافي الشهري للمساهمات.

هذا ولتقريب الخدمات لهذه الفئة من المنخرطين فقد تم إعداد إتفاقية مع الديوان الوطني للبريد تمكنهم من خلاص إشتراكاتهم لدى مكاتب البريد. وسيتم لاحقا إصدار مذكرة إعلام تضبط إجراءات تطبيق هذه الإتفاقية.

## (2) نظام حوادث الشغل والأمراض المهنية

يتم إحتساب ودفع الإشتراكات بعنوان نظام جبر الأضرار الناتجة عن حوادث الشغل والأمراض المهنية، بالنسبة للمؤجرين والأشخاص العاملين لحسابهم الخاص الخاضعين للقانون المذكور بالمرجع أعلاه، طبقا للصيغ والإجراءات الجاري بها العمل والمبينة بمذكرتي العمل عدد 85 لسنة 1995 المؤرخة في 28 جوان 1995 وعدد 110 لسنة 1996 المؤرخة في 8 نوفمبر 1996، مع مراعاة مذكرات العمل الصادرة لتحيينها على ضوء الزيادات في الأجر الأدنى المضمون في القطاعين الصناعي والفلاحي.

## (IV) خطايا التأخير

فيما عدى المؤجرين المشغلين لعملة المنازل والإدارات والمؤسسات العمومية المشغلة لعملة الحضائر، فإن بقية المنخرطين بهذا النظام الذين يتخلفون عن دفع إشتراكاتهم في الأجال القانونية يتحملون خطايا تأخير طبقا لما جاء بالفصل 105 من القانون عدد 30 لسنة 1960 المؤرخ في 14 ديسمبر 1960. وتحسب الخطايا بداية من اليوم الأول من الشهر الثاني الموالي للثلاثية المستوجبة بعنوانها الإشتراكات.

## (V) إستخلاص الديون

تتولى المصالح المكلفة بالاعلامية بعد نهاية كل سنة التذكير بالدين المتخلف بزمّة الأشخاص العاملين لحسابهم الخاص عن طريق رسالة مضمونة الوصول تدعوهم فيها لخلصه أو لتقديم ما يثبت عدم ممارستهم لنشاط خلال الثلاثية أو الشهر موضوع الدين. ويتم تعديل حساب المنخرط وذلك بإلغاء الدين المسجل عن الأشهر التي تم خلالها التوقف عن النشاط على ضوء المؤيدات المقدّمة وذلك دون اللجوء إلى إجراء بحث مراقبة في الغرض. هذا ويمكن للمنخرط خلاص أصل الدين المتخلف بزمته وتقديم مطلب في طرح خطايا التأخير الموظفة عليه يتم إستغلاله طبقا للأمر عدد 342 لسنة 1996 المؤرخ في 6 مارس 1996.

ترفع الصعوبات الناتجة عن تطبيق هذه المذكرة إلى إدارة الاستخلاص والمراقبة وإدارة استغلال الإعلامية المكلفتين كل فيما يخصها بمتابعة حسن تطبيق الإجراءات الواردة بها.

الرئيس المدير العام  
الدكتور محمد رضا كشريد

